

الخلط بين المستويات في المطابقة وأثر ذلك في الدرس النحوي

الدكتور / فوزي الشايب^(*)

اللغوي بين البنية النحوية للجملة وبين بنيتها الصرفية، فلو أخذنا على سبيل المثال جملة مثل: «محمدٌ رجلٌ أمينٌ» وحللناها لوجدنا أنها تتكون من جزأين هما: المسند إليه، أي المبتدأ (محمد)، والمسند أي الخبر (رجل أمين) وهذا الجرآن ما هما إلا وظيفتان نحويتان تؤديهما البنية الصرفية التي تجسدها الوحدات الصرفية: [محمد] و[رجل] و[أمين]، أي أن هاتين الوظيفتين نحويتين تؤديهما، وتقوم بهما ثلاثة وحدات صرفية، وبهذا يتضح لنا أن البنية النحوية للجملة تختلف عن بنيتها الصرفية ليس في النوع فقط، بل في الارتباطات القائمة بين أجزاء كل واحدة منها، وفي الكم أيضاً، فالبنية النحوية في الجملة السابقة كما بينما تكون من وحدتين أو جزأين، في حين تكون البنية الصرفية لنفس الجملة من ثلاثة وحدات.

وترتبط الوحدات الصرفية فيما بينها بعلاقات صرفية تفرضها خصائص مركبات أقسام الكلام، ولا

الجملة نسيج لغوي مستقل، وهي كبرى الوحدات اللغوية، وعنصر الكلام الأساسي؛ فالجملة تتبادل الأحاديث فيما بيننا، وبالجملة نكتسب لغتنا. وبالجملة نتكلم، وبها نفكر أيضاً⁽¹⁾ والروح التي تقوم بها الجملة هي الإسناد، والإسناد في حقيقة أمره: نسبة تفيد، قال السكاكي⁽²⁾: «والإسناد هو تركيب كلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع».

وطرف الإسناد كما هو معروف: مسند إليه ومسند. والإسناد: هو العلاقة النحوية الرابطة بينهما، والإسناد بطرفيه يمثل البنية النحوية للجملة التي تتكون من وظيفتين نحويتين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وهاتان الوظيفتان نحويتان تقوم بهما وحدات صرفية، أي الكلمات. وهذه الكلمات والارتباطات الصرفية القائمة بينها تمثل البنية الصرفية، وعليه فالجملة إذا كان لغوي مزدوج البنية، ولذا فإنه من الضروري أن نميز في التحليل

(*) قسم اللغة العربية - جامعة اليرموك - الأردن

وقد درجت القواعد التقليدية على الخلط، وعدم التمييز بين البنية النحوية للجملة، وبين بنيتها الصرفية، ونجم عن ذلك أنها أخذت تنظر إلى الارتباطات الصرفية على أنها ارتباطات نحوية، أي نظرت إليهما على أنهما شيء واحد، ومن هنا كانت القاعدة النحوية التقليدية بوجوب مطابقة المبتدأ للخبر. قال ابن كمال باشا⁽⁵⁾: «وحكى الخبر أن يطابق المبتدأ إفراداً وثنية وجمعـاً وتذكيراً وتأنيثاً...» وقد أدى هذا الخلط بين العلاقات النحوية وال العلاقات الصرفية إلى نتائج وأحكام وتعليلات غير مقنعة وغير مقبولة.

ولعل أبرز نتائج هذا الخلط هو إثبات نوع غريب من المبتدأ. هو ما اصطلاح على تسميته بـ: الوصف الرافع لمكتفى به نحو:

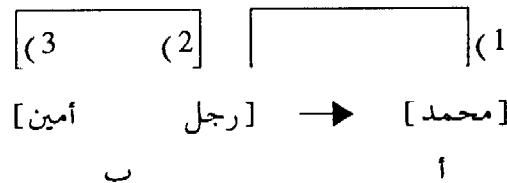
أناجحُ الطالبان؟

حيث ذهب النهاة إلى إعراب الوصف «ناجح» «مبتدأ»، و«الطالبان» فاعلاً سد مسد الخبر، ولم يعربوا الوصف المتقدم خبراً، والمفروض بعده مبتدأ مؤخراً بسبب عدم المطابقة في العدد بين هذين الركنين، قال ابن الناظم⁽⁶⁾: «فإن قلت: فلم لم يجعل الوصف في مثل هذا المثال خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ؟ قلت: لعدم المطابقة». وعليه، فالтельفظ، وهي علاقة صرفية اتخذت دليلاً على عدم الخبرية، وهي وظيفة نحوية، وهذا يعني تحكيم البنية الصرفية للجملة في بنيتها نحوية، وتوقف الوظيفة نحوية على العلاقات الصرفية وهذا خلط واضح بين مستويين مختلفين.

وفي الحقيقة إن إعراب الوصف: في مثل جملتنا

علاقة لها من قريب أو بعيد بمركبات أجزاء الجملة: مسند إليه / مسند.

وأبرز هذه العلاقات أو الارتباطات الصرفية القائمة بين وحدات البنية الصرفية للجملة هي: المطابقة (في العدد والجنس والإعراب). والمطابقة هي حقيقة أمرها ما هي إلا مائلة الكلمة التابعة نحوياً للكلمة المسيطرة نحوياً⁽³⁾، من ناحية صرفية. وعليه، فإن الوحدة الصرفية [رجل] في جملتنا: (محمد رجل أمين) وهي الوحدة التابعة نحوياً، جاءت مفردة، ومذكورة، ومرفوعة على سبيل المائلة الصرفية للوحدة المسيطرة نحوياً وهي [محمد]، كما أن الوحدة الصرفية [أمين] وهي الوحدة التابعة نحوياً، جاءت كذلك مفردة، مذكورة مرفوعة من أجل تحقيق المائلة الصرفية للكلمة المسيطرة نحوياً [رجل] ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:



(وتشير الأرقام [1، 2، 3] إلى الوحدات الصرفية التي تتكون منها الجملة أما الحرفان (أ، ب) فيشيران إلى الوحدات نحوية التي تتكون منها الجملة).

وما ينبغي تأكيده هنا أنه لا علاقة للمطابقة، أي المائلة الصرفية بالوظائف نحوية: مبتدأ / خبر، أو مسند إليه / مسند. وبهذا يتبين لنا أن الارتباطات الصرفية بين الكلمات والارتباطات نحوية بين أجزاء الجملة نوعان مختلفان من الارتباطات، ومن ثم فإن الكلام على وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ غير صحيح وغير مقبول من حيث المبدأ⁽⁴⁾.

في حد ذاته الخبر. والخبر إنما يخبر به لا عنه فهو مبتدأ مخبر به كالإخبار بالفعل⁽⁸⁾. مبتدأ مسند إلى ما بعده، إسناد الفعل إلى الفاعل⁽⁹⁾. وقد وضح ابن مالك سبب استغناء هذا الوصف عن الخبر فقال⁽¹⁰⁾: «إن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبته بالفعل: لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر: «أيضرب الزيدان»، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته، لأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه».

ولأن الوصف ليس فعلًا خالصا، وإنما هو فعل في المعنى فقد اشترط جمهور النحاة البصريين اعتماده على ما يعزز فيه جانب الفعلية، وذلك بالاعتماد على نفي أو استفهام «لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنی يناسب الفعل عليها كمعنى النفي أو الاستفهام...»⁽¹¹⁾، وهذا الشرط استحساني عند سيبويه وليس واجبا، فيجوز عنده إعمال الوصف دون اعتماد، ولكنه جائز عنده على قبح، وذلك لتضمنه معنی الفعل. قال ابن مالك⁽¹²⁾: «ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوله ما لم يقل». وأما الأخفش والكوفيون فلا يشتربطون في إعمال الوصف الاعتماد، فهو جائز دون اعتماد عندهم في السعة والاختيار، حجتهم في ذلك السماع، وذلك قوله:

ighbir bno lhab fllatk mlfia

مقالة لهبي إذا الطير مرّت

وقوله:

fkhir nhn und nns mnk

إذا الداعي المشوب قال يا لا⁽¹³⁾

السابقة مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر يجعلنا أمام جملة عجيبة، وتركيب غريب؛ فالوصف بوصفه مبتدأ ينبغي أن يكون اسمًا، وأن يكون مسندًا إليه. والمرفوع بعده أي الفاعل، مسند إليه هو الآخر. وعليه، فتحن أمام جملة تتكون من رئيس إن جاز هذا التعبير، لاجذع لها ولا أطراف. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء المبتدأ نكرة، والذي سد مسد الخبر معرفة. ومن ناحية ثالثة، فالوصف بحكم إعرابه مبتدأ ينبغي أن يكون مخبرا عنه، أي مسندًا إليه، ولكن الوصف في الحقيقة هو محظ الفائدة، ومحظ الفائدة هو الخبر، فالوصف على هذا مبتدأ وخبر في نفس الوقت؛ مبتدأ في اللفظ والإعراب، وخبر في المعنى فلا هو مبتدأ خالص، ولا هو خبر خالص. ثم إن الوصف عمل في المرفوع بعده عمل الفعل في الفاعل، فهو فعل في العمل. واسم في الوظيفة. وحتى يكون هذا الإعراب منسجما مع القواعد النحوية اضطرب النحويون إلى اعتبار الوصف ذا طبيعة مزدوجة: فهو اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى والعمل. قال ابن يعيش⁽⁷⁾: «واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان؟ إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام؛ لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تماما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: «أقائم» مبتدأ، و«الزيدان» مرتفع به، وقد سد مسد الخبر».

وإعراب المرفوع بعد الوصف «فاعلا» جعل المبتدأ لا خبر له، ومن هنا كان المبتدأ عندهم على نوعين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا يحتاج إلى خبر. وهو الوصف الرافع لمكتفى به. وإنما لم يكن له خبر؛ لأنه

إلى أنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد⁽²²⁾، وإذا كان هذا لا يجوز في المثنى، فهو من الجواز بالنسبة للجمع من وجهة نظرهم أبعد. فعدم المطابقة وهي علاقة صرفية جعلتهم يتتجاوزون عن عمل الوصف عملاً لا يجوز في أصله وهو الفعل.

ومما تجدر الإشارة إليه أنهم في الوقت الذي نصوا فيه على أن الوصف إنما عمل فرفع فاعلاً من باب شبهه بالفعل، وتنزيله منزلته، فإنهم لم ينزلوه منزلته من حيث المطابقة، إذ المعروف أن الفعل إذا تقدم على الفاعل كان موحداً على كل حال (اللهم إلا في لغة «أكلوني البراغيث») هكذا:

نحو زيد.

نحو الزيدان.

نحو الزيتون.

فإذا كان هذا هو حال الفعل مع فاعله، فلم يستنكر ذلك في فرعه؟ لم حمل عليه في العمل ولم يحمل عليه في عدم المطابقة الصرفية؟ لقد حرصوا على أن يوضحوا بأن: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيتون؟ مما في منزلة: أيضرب الزيدان؟ وأيضرب الزيتون؟⁽²³⁾. فإذا كان ذلك كذلك لم استنكر عدم المطابقة الصرفية في الفرع، ولم تستنكر في الأصل؟ ونقول بعد هذا كله إن إلقاء نظرة عامة على جملة مثل قولنا: أقائم الزيدان؟ يجعلها تبدو لنا جملة فعلية، لا اسمية فالوصف المتقدم على الرغم من إعرابه مبتدأ عندهم فهو مسند لا مسند إليه تماماً كال فعل في مثل: يقوم الزيدان. ثم إن الوصف عمل في المرفوع بعده عمل الفعل في فاعله، ثم إن الوصف جاء موحداً كما يكون الفعل مع فاعله، تماماً،

وقد تأول المشتطردون البيت الأول على أن الوصف خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر، واغتفر فيه عدم المطابقة لأن صيغة «فعيل» تفيد على حد قولهم معنى الجمع⁽¹⁴⁾. ومن ثم فلا تلزم فيه المطابقة⁽¹⁵⁾.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان الوصف إنما عمل فرفع ما بعده على الفاعلية بسبب مشابهته الفعل وتنزيله منزلته، فكيف نفس رفعه للضمير المنفصل في قوله⁽¹⁶⁾:

خليلي ما واف بعهدي أنتما

إذ لم تكونا لي على من أقاطع

وفي قوله⁽¹⁷⁾:

أمنجز أنتم وعدا وثقت به

أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

كيف يجوز للوصف وهو فرع على الفعل في العمل⁽¹⁸⁾، أن يرفع الضمير المنفصل على الفاعلية مع أنه لا يجوز ذلك في الفعل؟ إذا كنا لا نجيز: ما وفينا أنتما، ولا: **أَنْجِزْ أَنْتُمْ؟** فكيف نجيز ذلك في الفرع؟ والفرع على حد قولهم منحطة أبداً عن درجات الأصول⁽¹⁹⁾. ونظراً إلى أنه لا يجوز في الضمير الانفصال إذا تأتى الاتصال فإن الكوفيين والزمخري وابن الحاجب⁽²⁰⁾ اشتربوا في المرفوع السادس مسد الخبر أن يكون أسماء ظاهراً لا ضميراً، معللين ذلك بقولهم⁽²¹⁾: «لأن الوصف إذا رفع السادس مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير». ولكن غيرهم احتاج لجواز ذلك بهذين الشاهدين. ويبدو أن ابن هشام قد أدرك قوة حجتهم إلا أنه لم يوجد بدا من إعراب الضمير فاعلاً سد مسد الخبر نظراً

أنفسهم الذين سمو هذه الصيغة بالفعل الدائم لم يقولوا عنها أنها فعل حقيقة لفظاً ومعنى، وإنما ذهبوا إلى أنها اسم لفظاً وفعل معنى وعملاً، وهم في هذا الذي ذهبوا إليه لا يختلفون عن غيرهم⁽²⁸⁾. ولنتأمل كلام ثعلب بهذا الخصوص، قال ثعلب⁽²⁹⁾: «كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء ينافق يقول: «قائم» فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلاً لم يكن اسماء، وإن كان اسماء فلا ينبغي تسميته فعلاً. فقلت: الفراء يقول: «قائم» فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء، عليه، ومعناه الفعل لأنه ينصب فيقال: قام قياماً، وضاربٌ زيداً. فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماء». هذا هو كلام الكوفيين أنفسهم بشأن ما سموه «الفعل الدائم» فليس هو فعلاً محضاً، ولو كان عندهم كذلك ما ترددوا في إدراجه نحو: أقائم الزيدان؟ ضمن الجمل الفعلية، ولكن الكوفيين على حسب ما ذكر النحويون لا يختلفون عن غيرهم في هذه المسالة، فالوصف عندهم مبتدأ، والمفروض بعده فاعل سد مسد الخبر، ولا يختلفون عن البصريين إلا في تواحي شكلية لا تنس الإعراب، وهو أنهم لا يشترطون في الوصف الاعتماد على نفي أو استفهام، وأنهم يعدون الوصف ومفروضه متراجعين. قال ابن مالك⁽³⁰⁾: «والكوفيون كالأخفاف في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف إلا أنهم يجعلونه مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوعاً به على قاعدتهم». وعليه، فإذا لم يكن ثمة فرق بين البصريين والكوفيين بشأن إعراب الوصف مبتدأ في هذه الحالة

واعتبار مثل هذه التراكيب جملة فعلية هوما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي تأثراً منه على ما يبدو بتسمية الكوفيين لصيغة «فاعل» بالفعل الدائم. ولذا فإنه حمل على البصريين بشدة لإعرابهم الوصف في هذه الأمثلة مبتدأ، فقال⁽²⁴⁾: «أما قولنا: أقائم الرجلان؟ أو قائم الرجلان، فرفعه لا يعني شيئاً ولا دلالة له على معنى إعرابي يقتضي الرفع، ولهذا كان من السخيف القول بأنه مرفوع على الابتداء كما زعם البصريون، وأنه مبتدأ سد فاعله مسد خبره؛ لأنه لا يكون مبتدأ بحال أنه إذا كان مبتدأ كان مسندًا إليه ولا يصبح القول بأنه مسند إليه، لأنه مسند أبداً، والمسند إليه هو ما بعده المفروض».

لقد انطلق الدكتور المخزومي في حكمه على مثل هذا النوع من الحمل بأنها جمل فعلية من مسلمة هي أن صيغة «فاعل» صيغة فعلية لفظاً ومعنى، ولذا كانت الأفعال عنده من حيث الدلالة الزمنية تقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الفعل الماضي، والفعل المضارع والفعل الدائم، أي «فعل» و«يَفْعُل» و«فاعل»⁽²⁵⁾. وطالما أن صيغة «فاعل» صيغة فعلية لفظاً ومعنى فإن وقوعها في سياق النفي أو الاستفهام لا يغير حقيقتها ولا يزيدها شيئاً⁽²⁶⁾. ولهذا فإنه حمل على البصريين بسبب إهمالهم لصيغة «فاعل» وعدم إدراجهما ضمن أبنية الأفعال⁽²⁷⁾.

وأما نحن فنخالف الدكتور المخزومي الرأي، فصيغة «فاعل» ليست صيغة فعلية محضة، ومن ثم فإن الجمل مثل: أقائم الزيدان؟ جملة اسمية لا فعلية، ذلك أن عدّ صيغة «فاعل» فعلاً مع لحاق التنوين لها أمر يصعب جداً تقبله وحتى الكوفيون

على حد قولهم حتى تتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى⁽³⁶⁾. قال سيبويه⁽³⁷⁾: «إِذَا أَخْبَرَ أَنَّ الْفَعْلَ قَدْ وَقَعَ وَانْقَطَعَ فَهُوَ بِغَيْرِ تَنْوِينِ الْبَتَهِ؟ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَجْرَى مَجْرِيَ الْفَعْلِ الْمُضَارِعَ لَهُ، كَمَا أَشْبَهَهُ الْفَعْلُ الْمُضَارِعَ فِي الْإِعْرَابِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا دَخَلَ عَلَى صَاحِبِهِ». وَعَلَيْهِ، نَقُولُ إِنَّ الدَّكْتُورَ الْخَزُومِيَّ قَدْ حَمَلَ نَصَ الْقَرَاءَ مَا لَمْ يَحْتَمِلُ، وَاسْتَنْتَجَ مِنْهُ أَحْكَامًا كَمَا يَوْدُ وَيَشْتَهِي هُوَ لَا كَمَا يَنْطَقُ بِهِ لِسَانُ حَالِ النَّصِّ.

وَعَلَيْهِ فَلِيسَ التَّنْوِينُ اللاحِقُ لِالنَّصِّ الْفَاعِلِ نَوْعاً خَاصاً بِهَذِهِ الصِّيَغَةِ، وَلَيْسَ «قَائِمٌ» فِي قَوْلَنَا: «أَقَائِمُ الْمُحَمَّدَانِ؟ لَا تَوْصِفُ بِتَنْكِيرٍ وَلَا تَعْرِيفٍ كَمَا قَالَ الدَّكْتُورُ الْخَزُومِيُّ⁽³⁸⁾، كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ الْخَاصَ بِالْأَسْمَاءِ، لَيْسَ هُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ فَقَطْ كَمَا ذَكَرَ الدَّكْتُورُ الْفَاضِلُ⁽³⁹⁾، ذَلِكَ أَنَّ هَذَا النَّوْعُ مِنَ التَّنْوِينِ إِنَّهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِّنْ أَرْبَعَةِ أَنْوَاعِ الْأَخْتِصَاصِ بِهَا الْأَسْمَاءُ، وَهُوَ يَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ الْمُبَنِّيَّةِ فَرْقَا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا وَنَكْرِتِهَا مَثَلُ: مَرَرْتُ بِسِيبُويَّهِ، وَ«وَسِيبُويَّهِ» آخِرُ، وَفِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ إِيْهِ وَإِيْهِ... وَهُوَ قِيَاسِيُّ فِي الْعِلْمِ الْمُخْتُومِ بِـ«وَيْهِ»، وَسَمَاعِيٌّ فِي اسْمِ الْفَعْلِ، وَاسْمِ الصَّوْتِ⁽⁴⁰⁾، وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنَ التَّنْوِينِ هُوَ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ الَّذِي يَدْخُلُ فِي اسْمَاءِ الْفَرَاءِ بَيْنَ مَا يَنْصُرِفُ وَمَا لَا يَنْصُرِفُ⁽⁴¹⁾، وَذَلِكَ نَحْوُ تَنْوِينِ رَجُلٍ وَفَرِسٍ وَزِيدٍ وَعُمُرٍ. وَهَذَا التَّنْوِينُ هُوَ الَّذِي نَجَدَهُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فِي: «أَقَائِمُ الْمُحَمَّدَانِ؟ وَلَكِنَّ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ فِي «قَائِمٌ»، وَرَجُلٍ وَفَرِسٍ مَزْدوجِ الْوَظِيفَةِ، أَيْ أَنَّهُ يَكُونُ عَلَمَةً لِلتَّمْكِينِ وَالتَّنْكِيرِ «فَرْبُ حَرْفٍ يَفِيدُ فَائِدَتَيْنِ» وَهَذَا هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّضِيُّ الْإِسْتَرَابِيُّ⁽⁴²⁾.

وَبِالإِضَافَةِ إِلَى نَصِ الْفَرَاءِ السَّابِقِ، اعْتَمَدَ الدَّكْتُورُ

فِيْهِ لَا مَعْنَى لِقَوْلِ الدَّكْتُورِ الْخَزُومِيِّ فِي النَّصِّ الَّذِي أُورَدَنَاهُ سَابِقاً وَهُوَ: «كَانَ مِنَ السُّخْفِ القَوْلُ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْابْتِدَاءِ كَمَا زَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ⁽³¹⁾: «وَمَعَ شَعُورِ الْبَصْرِيِّينَ بِفَعْلِيَّةِ «قَائِمٌ» فِي قَوْلَنَا: «أَقَائِمُ الْمُحَمَّدَانِ» لَا يَزَالُونَ يَعْرِيُونَهُ مُبِتَداً. وَهُوَ إِعْرَابٌ غَرِيبٌ حَقَّا...». لَا مَعْنَى لِهَذِهِ الْأَقْوَالِ؛ لَأَنَّهَا تَفِيدُ ضَمِنَا أَنَّ الْكَوْفِيِّينَ لَا يَعْرِيُونَ الْوَصْفَ فِي مُثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ مُبِتَداً، مَعَ أَنَّ الْكَوْفِيِّينَ لَا يَخْتَفِلُونَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ.

وَبِرِيَ الدَّكْتُورُ الْخَزُومِيُّ أَنَّ دُخُولَ التَّنْوِينِ عَلَى الْوَصْفِ فِي مُثْلِ: «أَقَائِمُ الْمُحَمَّدَانِ؟ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى إِسْمِيَّتِهِ، وَمِنْ ثُمَّ فَلَا يَخْرُجُ صِيَغَةً «فَاعِلٌ» أَيْ الْفَعْلِ الدَّائِمِ عَنْ حَدِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لَأَنَّ هَذَا التَّنْوِينُ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ لَيْسَ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْدَهُ تَنْوِينٌ خَاصٌ بِالْفَعْلِ الدَّائِمِ يَخْصُصُهُ بِالزَّمَانِ الْمُسْتَقْبِلِ⁽³²⁾. وَقَدْ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى نَصِ الْفَرَاءِ وَهُوَ بِصَدِّدِ تَفْسِيرِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽³³⁾. يَقُولُ فِيهِ⁽³⁴⁾: «لَوْ نُوَنَّتِ فِي ذَائِقَةِ الْمَوْتِ﴾⁽³⁵⁾. وَنَصَبَتِ «الْمَوْتِ» كَانَ صَوَابًا. وَأَكْثَرُ مَا تَخْتَارُ الْعَرَبُ التَّنْوِينَ وَالنَّصِّ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، فَإِنَّ كَانَ مَعْنَاهُ مَاضِيَا لَمْ يَكَادُوا يَقُولُونَ إِلَّا بِالْأَضَافَةِ». إِنَّ نَصِ الْفَرَاءِ هَذَا لَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْبَتَهِ أَنَّ التَّنْوِينَ اللاحِقُ لِالنَّصِّ الْفَاعِلِ تَنْوِينٌ خَاصٌ بِهَذِهِ الصِّيَغَةِ، يَخْتَلِفُ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمَاءِ. وَكَيْفَ يَقُولُ ذَلِكَ وَالْتَّنْوِينُ هُوَ كَمَا ذَكَرَ ثَعْلَبُ فِي النَّصِّ الَّذِي سَقَاهُ فِيمَا مَضِيَ⁽³⁵⁾، هُوَ عَلَمَةٌ إِسْمِيَّةٌ هَذِهِ الصِّيَغَةُ لِفَظَا عَنْدَ الْفَرَاءِ؟ ثُمَّ إِنَّ الْفَرَاءِ فِي نَصِهِ هَذَا لَمْ يَخْرُجْ عَلَى مَا قَرَرَهُ النَّحَّاءُ عَمومًا وَهُوَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ «الْإِلَّا» فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ النَّصِّ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبِلِ، وَذَلِكَ

حين قال: إن هذه القصة فيها من أدب المجالس أكثر مما فيها من علم اللغة⁽⁴⁷⁾.

وفي الحقيقة ليس للتنوين أي دلالة على الزمن فالتنوين كما ذكرنا سابقاً إن هو إلا تنوين التمكين، أو تنوين التمكين والتنكير معاً. وليس في اسم الفاعل المنون أي دلالة على الزمن البتة؛ لأن اسم الفاعل موضوع للدلالة على ذات متصفه بالحدث أي بالمصدر⁽⁴⁸⁾، وأن هذا الحدث قائم بهذه الذات، أي ثابت لها، لا يدل اسم الفاعل على أكثر من ذلك، قال في الكليات⁽⁴⁹⁾: «اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الشبوت صريحاً بأصل وضعه وقد يستفاد من غيره بقرينة، وكذا حكم اسم المفعول». وأما الزمن فمستفاد منه بقرينة من الخارج، أي من السياق، وهو في الآية الكريمة السابقة مستفاد من الظرف «غداً». وقد عكس الكسائي الأمر حين جعل دلالة اسم الفاعل المنون على المستقبل هي المسوغ لتجيء الظرف «غداً» والصحيح هو أن وجود الظرف «غداً» هو الذي جعل اسم الفاعل يدل على المستقبل.

من كل ما تقدم يتبين لنا أن كل الأدلة التي اعتمد عليها الدكتور مهدي الخزومي لعد الوصف في مثل: أقام الزيدان؟ فعلاً، وأن التركيب كله جملة فعلية ليست من القوة بمكان، ولا تستطيع الصمود أمام الفحص والاختبار. فالوصف في مثل هذا التركيب اسم لاشك في إسميته، والتنوين خير شاهد على ذلك، ثم إن اعتماد الوصف على نفي أو استفهام عند من اشترط ذلك لا يذهب عنه وصف الاسمية ولا يوجد فيه هذا الاعتماد أي صفة زائدة. وعليه فهذه الجملة ونظائرها جمل إسمية، ولكن ليس كما قال القدماء أن الوصف فيها هو المبتدأ،

الخزومي في حكمه على التنوين اللاحق باسم الفاعل بأنه نوع خاص به، مخصص له بالزمن المستقبل، على القصة التي جرت أحاديثها في مجلس هارون الرشيد بين الكسائي وقاضي القضاة أبي يوسف التي سأله فيها الكسائي أباً يوسف قائلاً⁽⁴³⁾. «ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامك؟ وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامك؟ أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت. وكان له علم بالعربية. فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك، بالإضافة: لأنّه فعل ماض. وأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامك بالنصب فلا يؤخذ؛ لأنّه مستقبل، لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل ﴿وَلَا تقولنَّ لشيءٍ إِنَّ فَاعِلًا ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾. فلو لا أن التنوين مستقبل ما جاء فيه غداً». ولكن هذه القصة، كنص الفراء سابقاً ليس فيها دليل على أن التنوين في اسم الفاعل يدل على المستقبل، أو أنه مخصص له بالزمن المستقبل. وإن صحت هذه القصة، وأن الكسائي قال ما قال كان الكسائي قد خالف مذهبه، إذ المعروف أنه يجيز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً⁽⁴⁴⁾. وتبعه في ذلك هشام وأبو جعفر⁽⁴⁵⁾. وقد استدل على ذلك بقوله تعالى⁽⁴⁶⁾: ﴿وَكُلُّهُمْ بَاسْطُ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ وعليه، فعلى حسب مذهب الكسائي لا فرق بين قولنا: أنا قاتلٌ غلامك بالإضافة، وأنا قاتلٌ غلامك بالأعمال، وعليه فإن أباً يوسف لم يكن مخطئاً على مذهب الكسائي حين قال: آخذهما جميعاً وتحطمه الكسائي له بناء على ذلك ليس لها من تفسير سوى الإيقاع بأبي يوسف والنيل منه. ولذا فقد كان الدكتور مالك يوسف المطibli محقاً

واحدة فقط ولتحقيق هذا المثل يجب على اللغة أن تكون ثابتة ثبوت الجبر⁽⁵¹⁾. ولكن الجمل ليست رموزا جبرية، فالانفعالية لا تنفك تغلف عبارة الفكر المنطقية وتلونها. ولذلك ينبغي لنا أن لا ننصر اهتمامنا على الصورة التي تصاغ عليها الأفكار، وإنما ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار العلاقات التي توجد بين هذه الأفكار وحساسية المتكلم⁽⁵²⁾.

إن المطابقة الصرفية بين الوحدات الصرفية مطلب تفرضه اللغة المنطقية وتوجهه. ولكنها ليست مطلباً في اللغة الانفعالية. ففي هذه اللغة يصير الواحد جمعاً، والجمع واحداً، والمادي معنوياً، والمعنوي مادياً، والمذكر مؤنثاً والمؤنث مذكراً... ليس من قبيل العيب أو التلاعب باللغة، وإنما يجد الإنسان نفسه مسقراً تحت غمرة الانفعال ومتضيّبات الاستعمال إلى اعتبار هذا الشكل أو ذاك هو الشكل الأنسب لتجسيد أفكاره والتعبير عن خلجان نفسه وانفعالياته. والتعبير عن أي فكرة لا يخلو مطلقاً من لون عاطفي، ولا تكاد توجد جملة لا تخالطها عناصر انفعالية⁽⁵³⁾. وعليه ينبغي لنا أن نميز بين اللغة المنطقية الجامدة الثابتة، وبين لغة الاستعمال الحية التي تتسم بالمرانة والعنفوية.

ولكن النحوين في دراستهم للتركيب اللغوي لم يعيروا أثر الاستعمال والانفعال في العبارة اهتماماً ملحوظاً وإنما حصرו أنفسهم، وقيدوا نظرتهم باللغة المنطقية وركزوا عنايتهم وصرفوا جل اهتمامهم إلى منطقة كل ما تأتي به لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال من استعمالات لا تقرها اللغة المنطقية⁽⁵⁴⁾. فكان هناك فيض من التأويلات والتقديرات التي لا حاجة إليها نظراً إلى كون المعنى مفهوماً بدونها، بل

وأن المرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر، وإنما الوصف هو الخبر، والمرفوع بعده هو المبتدأ. وعدد الوصف خبراً مقدماً يجعلنا نتخلص من كثير من التأويلات التي يصعب جداً تقبلها وهضمها، وهي إثبات مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وإثبات جملة تتكون من رأسين؛ من ركتين كلاهما مسند إليه وإن كان أحدهما وهو الوصف تكون له هذه الصفة لفظاً لا معنى، ثم يخلصنا أخيراً من اعتبار الوصف مبتدأ وخبراً، إسماً وفعلاً في وقت واحد على أساس اللفظ والمعنى.

ولكن إعراب الجملة على هذا النحو يجعلنا نقف أمام إشكال آخر هو عدم المطابقة الصرفية بين الوحدتين الصرفيتين اللتين تقومان بوظيفتي المبتدأ والخبر. ولكن هذا الإشكال من السهل تفسيره وتسويقه وذلك بالتمييز بين اللغة المنطقية ولغة الاستعمال، أي بين النظام والأداء، بين النحوية والمقبولية. فالالمطابقة شرط لابد منه في اللغة المنطقية، أي في النظام، ومتضيّبات النحوية، غير أن الأمر قد لا يكون بالضرورة كذلك في لغة الاستعمال، إذ اللغة الإنسانية ليست بناءً منطبقاً جاماً ولذلك تكون لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال في نزاع مستمر مع اللغة المنطقية، وذلك لأنه يسبب خضوعها للتغيرات الفردية تمثيل دائماً إلى الابتعاد عن المثل الأعلى الذي تحظى به اللغة المنطقية المشتركة⁽⁵⁵⁾. وعليه فهناك إذا قوتان متقابلتان: قوة طرد عن المركز تمثله لغة الاستعمال، ولغة جذب نحو المركز تمثله اللغة المنطقية، وهما متميزان إحداهما من الأخرى لذلك فإننا لا نستطيع أن نطبق التفكير المنطقي على اللغة دائماً وبشكل صارم. إن المثل المنطقي الأعلى للنحو هو أن يوجد لكل وظيفة عبارة

فيه الوصف خبرا عن المثنى، يريد الشاعر أن يقول: أنتما في عدم الوفاء كأنكمما على قلب رجل واحد، أي أنتما في عدم الوفاء سواء ولو طابق الخبر المبتدأ ما أدى هذا المعنى؛ لأن التثنية تفيد أنهما وأفيان، ولكن المعنى محتمل لأن يكونا متساوين في الوفاء. ومتفاوتين، وعليه فلو قال «ما وأفيان بعدي أنتما» ما فهم منه مباشرة أنهما في عدم الوفاء بعهده على نفس المستوى كما يفهم ذلك من الإفراد.

وأما في الشواهد الأخرى التي جاء فيها الوصف خبرا عن الجمع فالامر هو الأمر ذاته مع البيت السابق، فالشعراء يستفهمون عما إذا كان المعنيون على نفس المستوى، أي على قلب رجل واحد بالنسبة للحدث المستفهم عنه. ولو طابق الخبر المبتدأ في العدد ما أدى هذا المعنى بدقة. ولذا كان عدم المطابقة هو الأسلوب الأمثل لنقل هذه المعاني والأفكار، وذلك أن التكلم ليس تركيب جملة فحسب، وإنما هو اختيار لجملة نراها مطابقة للمقام بين نماذج من الجمل تزودنا بها الذاكرة⁽⁶¹⁾.

وعليه نقول: إن الإخبار عن الجمل بالفرد في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾⁽⁶²⁾، كان والله أعلم - للإعلان أن الملائكة في نصرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم كانوا على قلب ملك واحد، لا تفاوت بينهم في ذلك. وكذلك إفراد الجمع في قوله:

خَبِيرٌ بِنُولِهِ فَلَاتَكْ مَلْغِيَا

مَقَالَةٌ لَهْبِيٌّ إِذَا الطَّيْرُ مُرْتٌ⁽⁶³⁾
هو من هذا القبيل. ولكن النحوين سعيا منهم

إن هذه التأويلات قد تسيء إلى المعنى، بل قد تقضي عليه أحيانا، كل ذلك من أجل رد لغة الاستعمال واللغة الانفعالية إلى اللغة المنطقية. قال السيوطي⁽⁵⁵⁾: « وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوما ». وفي سبيل منطقة لغة الاستعمال كان حكمهم على الوصف أنه مبتدأ رافع المكتفى به في الشواهد الشعرية الآتية:

أَقَاطِنْ قَوْمٍ سَلْمِيٍّ أَمْ نَوْرَا ظَعْنَا

إن يظعنوا فعجیب عیش من قطن⁽⁵⁶⁾

وقوله:

**خَلِيلِيٌّ مَا وَافِ بِعَهْدِي أَنْتَمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لَيْ عَلَى مِنْ أَقَاطِعْ**⁽⁵⁷⁾

وقوله:

**أَمْنِجَزْ أَنْتَمْ وَعْدًا وَثَقْتَ بِهِ
أَمْ اَقْتَفَيْتَمْ جَمِيعًا نَهْجَ عَرْقَوْبَ**⁽⁵⁸⁾

وقوله:

**أَمْرَجَعْ لَيْ مِثْلَ أَيَامِ حَنَّةَ
وَأَيَامَ ذِي قَارِ عَلَيِ الرِّوَاجِعَ**⁽⁵⁹⁾

وقوله:

**أَنْسَاوِيْر جَالِكْ قَتَلَ اْمَرِيَّ
مِنْ الْعَزْ فِي حَبَكْ اَعْتَاضَ ذَلَاَ**⁽⁶⁰⁾

ونقول: إن تقديم الوصف وتوحيده لم يكن عبثا، فتقديم الخبر هنا عملية تركيز أو تبشير، وجعل الجماعة أو الاثنين واحدا فيه من التركيز والتكييف للمعنى ما لا خفاء فيه، ففي البيت الثاني الذي جاء

وإنما يحترمه ويجعله محتملاً، ولهذا فقد جوز فيه ابن جنبي أن يكون مفرداً⁽⁶⁸⁾، في حين عده ابن فارس مفرداً أريد به الجمع⁽⁶⁹⁾.

ومن قبيل منطقة لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال تحريرهم لإفراد الخبر في بيت سلمة بن جندل:

الا إن جيراني العشية رائج

دعتهم دواع من هوى ومنادح⁽⁷⁰⁾

حيث خرج عدم التطابق بـأـن اـسـم «إـن» «جيـران» قد خـرـج مـخـرـج الـواـحـد؛ لأنـه كـلـفـظ «عـمـرـان»⁽⁷¹⁾ وـعـلـيـه فـإـذـا قـالـ سـيـبـوـيـه⁽⁷²⁾: «لا تـقـولـ: الـقـومـ ذـاهـبـ» قـلـنـاـ هـذـاـ فـيـ اللـغـةـ الـمـنـطـقـيـةـ، أـمـاـ فـيـ لـغـةـ الـاسـتـعـمـالـ، فـهـوـ جـائزـ وـلـاـ غـبـارـ عـلـيـهـ، وـدـلـيلـ ذـلـكـ وـرـوـدـهـ فـيـ كـلـامـ الـعـرـبـ، كـمـاـ فـيـ الـبـيـتـ السـابـقـ وـكـمـاـ فـيـ قـوـلـ أـبـيـ جـنـدـلـ الـهـذـلـيـ:

أولـشـكـ نـاصـرـيـ وـهـمـ أـرـوـمـيـ

وـبعـضـ الـقـوـمـ لـيـسـ بـذـيـ أـرـوـمـ⁽⁷³⁾

وـمـنـهـ فـيـ النـشـرـ، الـحـدـيـثـ: «وـهـمـ يـدـ عـلـىـ مـنـ سـوـاـهـمـ» وـقـوـلـ عـمـرـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ «كـلـنـاـ عـبـدـ»⁽⁷⁴⁾ وـقـوـلـ عـرـوـةـ بـنـ مـسـعـودـ الـثـقـفـيـ لـقـرـيـشـ: «قـدـ عـرـفـتـ أـنـكـمـ وـالـدـ»⁽⁷⁵⁾. وـحـكـىـ الـأـخـفـشـ⁽⁷⁶⁾: «أـنـ بـكـ مـأـخـوذـ أـخـوـكـ». وـمـثـلـ مـاـ حـكـاهـ الـأـخـفـشـ أـيـ الـإـخـبارـ عنـ الـمـشـنـىـ بـالـمـفـرـدـ الـحـدـيـثـ الـشـرـيفـ: «أـحـيـ وـالـدـاـكـ؟»⁽⁷⁷⁾، وـمـنـهـ فـيـ الشـعـرـ قـوـلـ الشـنـفـرـيـ: «أـصـبـحـ عـنـيـ بـالـغـمـيـصـاءـ جـالـسـاـ

فـرـيـقـانـ: مـسـؤـلـ وـآخـرـ يـسـأـلـ

لـنـطـقـةـ هـذـهـ الـأـسـالـيـبـ خـرـجـواـ دـمـ المـطـابـقـةـ عـلـىـ أـسـاسـ أـنـ صـيـغـةـ «فـعـيلـ» مـسـتـشـنـاـةـ مـنـ لـزـومـ الـمـطـابـقـةـ، نـظـرـاـ إـلـىـ أـنـهـ تـأـتـيـ بـمـعـنـىـ الـجـمـعـ⁽⁶⁴⁾.

وـفـيـ سـبـيلـ مـنـطـقـةـ لـغـةـ الـاسـتـعـمـالـ وـالـأـسـالـيـبـ الـاـنـفـعـالـيـةـ يـضـطـرـ النـحـاةـ أـحـيـاـنـاـ إـلـىـ تـأـوـيـلـاتـ بـعـيـدةـ وـمـتـكـلـفـةـ، وـيـظـهـرـ ذـلـكـ بـوـضـوحـ فـيـ تـحـرـيرـهـمـ لـ«أـخـوـكـ» فـيـ قـوـلـ الـعـبـاسـ بـنـ مـرـدـاـسـ الـسـلـمـيـ:

فـقـلـنـاـ أـسـلـمـوـ إـنـاـ أـخـوـكـ

فـقـدـ بـرـئـتـ مـنـ إـلـحـنـ الصـدـورـ

فـنـظـرـاـ إـلـىـ أـنـ اـسـمـ إـنـ جـمـعـ، وـأـنـ الـخـبـرـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ مـطـابـقـاـ لـلـاسـمـ فـقـدـ قـطـعـ السـهـيـلـيـ بـأـنـ «أـخـوـكـ» هـنـاـ جـمـعـ حـذـفـتـ نـوـنـهـ لـلـإـضـافـةـ⁽⁶⁵⁾، وـكـذـلـكـ خـرـجـهاـ صـاحـبـ الـلـسـانـ⁽⁶⁶⁾. وـلـكـنـ لـيـسـ هـنـاكـ مـنـ دـلـيلـ قـاطـعـ عـلـىـ أـنـ «أـخـوـكـ» هـنـاـ جـمـعـ وـلـيـسـ مـفـرـداـ، هـذـاـ مـنـ نـاحـيـةـ، وـمـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ فـإـنـ هـذـهـ الـطـرـيـقـةـ لـلـجـمـعـ نـادـرـةـ قـلـيلـةـ الشـيـوـعـ إـنـاـ يـحـكـمـ بـهـاـ وـيـقـطـعـ بـذـلـكـ إـذـاـ قـامـ الدـلـيلـ، وـذـلـكـ كـمـاـ فـيـ قـوـلـ عـقـيلـ بـنـ عـلـفـةـ الـمـرـيـ⁽⁶⁷⁾.

وـكـانـ بـنـوـ فـزـارـةـ شـرـقـوـمـ

وـكـنـتـ لـهـمـ كـشـرـ بـنـيـ الـأـخـيـنـاـ

أـمـاـ «أـخـوـكـ» فـيـ بـيـتـ الـعـبـاسـ بـنـ مـرـدـاـسـ فـالـحـكـمـ عـلـيـهـاـ بـأـنـهـ جـمـعـ لـاـ يـصـحـ إـلـاـ أـنـ يـقـومـ دـلـيلـ قـاطـعـ عـلـىـ ذـلـكـ. وـطـالـمـاـ أـنـهـ لـيـسـ ثـمـةـ دـلـيلـ قـاطـعـ فـلـاـ مـعـنـىـ لـلـحـكـمـ عـلـيـهـاـ بـأـنـهـ جـمـعـ، وـإـنـ كـانـتـ خـبـرـاـ عـنـ جـمـعـ؛ لـأـنـ هـذـاـ تـخـالـفـ فـيـ الـعـدـدـ بـيـنـ الرـكـنـيـنـ مـقـصـودـ. قـصـداـ، إـذـ القـصـدـ إـخـبـارـ الـمـعـنـيـنـ أـنـهـمـ فـيـ أـخـوـتـهـمـ لـهـمـ عـلـىـ قـلـبـ رـجـلـ وـاحـدـ. وـالـجـمـعـ لـاـ يـؤـديـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ

سبيل المبالغة أيضاً، وذلك كقولهم: ثوب أخلاق، وبرمة أعشار، وحبل أرمام وأرض سباس⁽⁸⁷⁾... ومن ذلك تسميتهم للضبع حضاجر إرادة المبالغة⁽⁸⁸⁾.

ومن مظاهر مخالفة لغة الاستعمال اللغة المنطقية، التجرييد أي جعل الأعيان بمنزلة المعاني مبالغة وتفخيماً كقول الخنساء:

ترتع ما غفلت حتى إذا ذكرت
فإنما هي إقبال وادبار⁽⁸⁹⁾

وقول الآخر:

فانت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم⁽⁹⁰⁾
ومن التجرييد أيضاً الوصف بالمصدر نحو: رجل
عدل ورضى ودنف،
وعكس التجرييد، التشخيص أي تنزيل المعاني
منزلة الأعيان مبالغة وتفخيماً أيضاً كقولهم: شعر
شاعر وموت مائت وشغل شاغل⁽⁹¹⁾.

ومن التشخيص أيضاً الإخبار بالزمان عن الجثة
وذلك في قولهم: الليلة الهلال، واليوم خمر،
والرطب شهري ربيع⁽⁹²⁾. واليهود غداً والنصارى بعد
غد..⁽⁹³⁾.

ومن مظاهر التفاوت بين اللغة المنطقية لغة
الاستعمال تأثير المذكر، كما في قول رويد بن
كثير الطائي:
يا أيها الراكب المزجي مطيته
سائلبنيأسدماهذه الصوت

فقد عد الزمخشري «جالسا» خبراً لـ«فريكان»⁽⁷⁸⁾
ولكن ابن بري تحت تأثير قاعدة المطابقة عده حالاً،
وجعل الخبر شبه الجملة «بالغميساء»⁽⁷⁹⁾، ولكن
إعرابها «حالاً» لا يبعد كثيراً عن كونها خبراً لأن
الخبر هو نفس الخبر عنه، والحال هي نفس صاحبها
في المعنى، وهي خير ثان في المعنى⁽⁸⁰⁾، فهي مسندة
إسناداً ثانوياً إلى صاحبها : «فريكان». ومن ذلك
أيضاً قوله:

كأن وريديه رشاء خلب⁽⁸¹⁾
وقول العرب: أسودان سالخ⁽⁸²⁾.

ويقابل عملية التركيز والتكتيف بتصير الجمع أو
المثنى واحداً، عملية التضخيم بتصير الواحد
جمعاً. وهاتان العمليتان وإن كانتا على طرفٍ نقيضٍ
ظاهراً، تفضيان إلى نتيجة واحدة هي القوة في المعنى
والبالغة فيه. فمن تصير الواحد جمعاً إرادة للمبالغة
وتعظيم الشأن قوله تعالى: ﴿هذا بصائر﴾⁽⁸³⁾. أي
القرآن بصائر جمع بصيرة. ومن هذا الباب قول أبي
ذؤيب:

فالعين بعدهم كأن حداقها
سملت بشوك فهيء عور تدمع⁽⁸⁴⁾

وقول القطامي:
كأن قيود رحلي حين ضمت
خوالب غرز أو معا جياعا⁽⁸⁵⁾
حيث جعل «المعا» لفطر الجموع أمعاء جائعة.
ومن ذلك قراءة حمزة وطلحة، ويحيى بن وئاب
والأعمش «وأرسلنا الريح لواقع»⁽⁸⁶⁾.

وقد اكثرت العرب من نعت المفرد بالجمع على

مقصودة أيضاً. قال ابن جنني⁽⁹⁸⁾: «... فإن العرب - فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها - عنايتها بمعانيها أقوى من عنایتها بالفاظها». وقال ابن الصائغ⁽⁹⁹⁾: «اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول». وما دام الأمر كذلك يجب علينا أن نراعي في التحليل اللغوي مقتضيات اللغة الانفعالية، وأن نتجنب قدر المستطاع منطقة هذه الأساليب؛ لأن مثل هذا العمل إن كان فيه صلاح للغة فإن فيه تضحيّة وأداً للمعنى والأحساس التي نريد أن نقلّها من خلال اللغة التي لا تزيد على كونها وسيلة التفاهم وأداة التعبير. لذا نقول مع الدكتور عبد الرحمن أيوب⁽¹⁰⁰⁾: يجب أن لا تطبق القواعد النحوية على إطلاقها، ولا نحكم الاعتبارات المنطقية في التحليل اللغوي، بل ينبغي أن نفهم أن اللغة لا تبني على المنطق، وأن الصدفة التاريخية قد تخل بكثير من الواقع المنظم للغة».

الهوامش :

- 1- اللغة ص 101
- 2- مفتاح العلوم ص 86
- 3- دراسات في النحو العام ص 121
- 4- المرجع السابق ص 130
- 5- أسرار النحو ص 111
- 6- شرح الالفية لابن الناظم ص 107
- 7- شرح المفصل 1/ 96
- 8- الإيضاح في شرح المفصل 1/ 195
- 9- شرح التسهيل 1/ 299. وشرح الالفية لابن الناظم ص 107
- 10- المرجع السابق 1/ 272
- 11- شرح الكافية 1/ 226
- 12- شرح التسهيل 1/ 273
- 13- المرجع السابق في المكان نفسه 13
- 14- شرح الاشموني 1/ 200

وكقول أحدهم فيما حكاه الأصمسي: «فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها»⁽⁹⁴⁾.

وعكسه أي تذكير المؤثر كما في قول أوس بن حجر:

إذ الناس ناس والزمان بعزة

وإذ أم عمار صديق مساعد⁽⁹⁵⁾

ومن مظاهر الاختلاف بين اللغة المنطقية ولغة الاستعمال أيضاً المخالفة في الإعراب، كما في قول الفرزدق:

وعض زمانِ يابن مرwan لم يدع

من المال إلا مسحتاً أو مجلفً

حيث عطف مرفوعاً على منصوب. ومن هنا قال الرضي⁽⁹⁶⁾: «واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد نحو: مررت بزيدٍ وعمرو، أي وعمرو كذلك، ولقيت زيداً وعمرو، أي وعمرو كذلك».

وفي الحقيقة، إن كل مظاهر الانحراف التركيبية عن اللغة المنطقية إن هي إلا وليد لغة الاستعمال ومظهر من مظاهر الانفعال الذي يغلفها. لذا يفسر عدم استقرار النحو وكثرة مظاهر الانحراف بعمل اللغة الانفعالية التي تعمل عملها في اللغة المنطقية فتفتكّها وتسطو عليها⁽⁹⁷⁾. والثابت الوحيد الذي تلتقي فيه هاتان اللغتان، وتحتملان عليه هو العلاقات النحوية، فالثابت الوحيد إذن هو العلاقات النحوية وأما العلاقات الصرفية من مطابقة في العدد والجنس والإعراب فهي من المتغيرات التي يتحكم فيها ويقررها طبيعة المعنى المراد إيصاله. فعدم ثبات العلاقات الصرفية سلوك لغوي مقصود لأداء معان

- 55- الإتقان في علوم القرآن 3 / 177 .
- 56- شرح التسهيل 1 / 269 .
- 57- المرجع السابق في المكان نفسه .
- 58- شرح الأشموني 1 / 199 .
- 59- شرح التسهيل 1 / 268 .
- 60- هموم الهوامع 5 / 80 .
- 61- بنية اللغة الشعرية ص 107 .
- 62- سورة التحرير آية 4 .
- 63- شرح التسهيل 1 / 273 .
- 64- معاني القرآن وإعرابه / الزجاج 5 / 193 . وانظر الجامع لاحكام القرآن 18 / 192 .
- 65- أمالى السهيلي ص 61 .
- 66- لسان العرب 8 / 21 .
- 67- المرجع السابق في المكان نفسه .
- 68- الخصائص 2 / 422 .
- 69- الصاحبي ص 348 .
- 70- شرح المفضليات 1 / 434 .
- 71- المرجع السابق في المكان نفسه .
- 72- الكتاب 3 / 247 .
- 73- شرح اشعار الهدللين 1 / 363 .
- 74- شرح الأشموني 1 / 200 .
- 75- الروض الأنف 4 / 34 .
- 76- هموم الهوامع 2 / 162 .
- 77- صحيح البخاري 4 / 71 .
- 78- اعجب العجب في شرح لامية العرب ص 107 .
- 79- لسان العرب 8 / 329 .
- 80- شرح المفصل 2 / 62 .
- 81- أوضح المسالك 1 / 268 .
- 82- لسان العرب 3 / 502 .
- 83- سورة الاعراف آية 203 .
- 84- شرح اشعار الهدللين 1 / 9 .
- 85- الاشباه والنظائر 4 / 198 .
- 86- إعراب القرآن / النحاس 2 / 379 .
- 87- لسان العرب 11 / 376 وانظر المزهز 2 / 105 .
- 88- المرجع السابق 5 / 278 .
- 89- شرح المفصل 1 / 115 .
- 90- مجالس العلماء ص 259 .
- 91- الكتاب 3 / 385 .
- 92- شرح الأشموني 1 / 213 .
- 93- صحيح البخاري 2 / 2 .
- 94- الخصائص 2 / 416 .
- 95- هموم الهوامع 2 / 7 .
- 96- شرح التسهيل 1 / 269 .
- 97- شرح الأشموني 1 / 199 .
- 98- الكتاب 1 / 171 . وانظر المهم 5 / 315 .
- 99- الاشباه والنظائر 2 / 276 .
- 100- شرح شذور الذهب من 182 .
- 101- هموم الهوامع 2 / 6 .
- 102- شرح شذور الذهب من 182 .
- 103- شرح التسهيل 1 / 272 .
- 104- في النحو العربي، نقد وتجويه ص 139 .
- 105- المرجع السابق ص 119 .
- 106- المرجع السابق ص 151 .
- 107- المرجع السابق ص 126 .
- 108- انظر مثلا قول سيبويه: «... وذلك قوله هذا ضارب زيداً
غداً، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً». الكتاب 1 / 164 .
- 109- مجالس العلماء ص 265 .
- 110- شرح التسهيل 1 / 274 .
- 111- في النحو العربي، نقد وتجويه ص 118 .
- 112- المرجع السابق من 139 ، 18 .
- 113- سورة الانبياء آية 35 .
- 114- معاني القرآن / القراء 2 / 202 .
- 115- انظر ص 7 من البحث .
- 116- شرح الكافية 3 / 416 .
- 117- الكتاب 1 / 171 .
- 118- في النحو العربي نقد وتجويه ص 118 .
- 119- المرجع السابق في المكان نفسه .
- 120- التصریح على التوضیح 1 / 32 .
- 121- شرح المفصل 1 / 25 .
- 122- شرح الكافية 1 / 45 .
- 123- معجم الادباء 13 / 177 .
- 124- شرح الكافية 3 / 417 .
- 125- التصریح على التوضیح 2 / 66 .
- 126- سورة الكهف آية 18 .
- 127- الزمن واللغة ص 155 .
- 128- شرح الكافية 3 / 416 .
- 129- الكليات ص 1009 .
- 130- فندریس ض 405 .
- 131- السابق ص 202 .
- 132- السابق ص 183 .
- 133- السابق ص 184 .
- 134- المدخل إلى دراسة النحو العربي ص 63 .

- تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب (1988) ج 5 ص 193.
- 12- الرجائي، أبو القاسم عبد الرحمن، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون ط٢ القاهرة. مكتبة الماجي، الرياض دار الرفاعي (د.ت) ص 259. 265.
- 13- الرمخشري، محمود بن عمر. أعجب العجب في شرح لامية العرب ط١، القاهرة، دار الوراقه (1392هـ) ص 107.
- 14- السكاكى، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبط وشرح: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية (1983) ص 86.
- 15- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح اشعار الهذللين تحقيق: عبد السنان احمد فراج. القاهرة، مكتبة دار المعرفة (د.ت) ج 1 ص 363. 29.
- 16- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن: أمالى السهيلى، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١ القاهرة، مطبعة السعادة (1970م) ص 61.
- ب- الروض الانف. 4م تقديم وتعليق طه عبد الرزوف. بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر: (1978) 4م ص 34.
- 17- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار القلم (1966م). ج 1 ص 164، 171. ج 3، ص 247.
- 18- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣، القاهرة، دار التراث. (1985) ج 3 ص 177، 296.
- ب- الاشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1985) ج 2 ص 276 و 4 ص 198.
- ج- همع الهوامع في شرح جمع الجواجم. تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية (1975م). ج 2 ص 162. 7. 6.
- 19- عابدين، عبد المجيد، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة (1951م) ص 63.
- 20- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، المسائل الملبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم، بيروت دار المنارة (1987م) ص 197.
- 21- ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت) ص 348.
- 22- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ط٢، بيروت، عالم الكتب (1980م) ج 2 ص 202.
- 23- فندرليس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدوالي
- . 429/5 خزانة الأدب.
- . 355/2 شرح الكافية.
- . 202 فندرليس من 97.
- . 150/1 الخصائص 98.
- . 296 الإنقاذ في علوم القرآن 99.
- 100- البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية (المجلة العربية للعلوم الإنسانية) العدد 7 ص 87.
-
- ## المراجع :
- 1- الازهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصریح على التوضیح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عیسى البابی الحلبي وشركاه (د.ت) ج 1 ص 271 وج 2 ص 66.
- 2- الأشمونی، علی بن محمد. شرح الأشمونی لالفیہ ابن مالک. القاهرة، المکتبة التجارية الكبرى، (1947م) ج 1 ص 199، 200. 213
- 3- أیوب، عبد الرحمن. البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية مجلد 2، العدد 7 (1982) ص 87.
- 4- البخاری، أبو عبد الله محمد بن إسماعیل. صحيح البخاری، بيروت، دار الجبل. (د.ت) ج 2 ص 2.
- 5- البغدادی، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1979م) ج 5 ص 429.
- 6- التبریزی أبو زکریا یحیی بن علی. شرح المفضليات، تحقيق علی محمد البجاوی، القاهرة، دارنهضة مصر للطبع والنشر (د.ت) ج 1 ص 434.
- 7- ابن جنی، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢ بيروت، دار الهدی للطباعة والنشر (د.ت) ج 1 ص 150، 422. 416.
- 8- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل تحقيق موسى بنای العلیلی؛ بغداد، وزارة الأوقاف. (د.ت) ج 1 ص 195.
- 9- خراکوفسکی، فکتور. دراسات في النحو العام والنحو العربي، ترجمة جعفر دک الباب، دمشق، وزارة التعليم العالي (1982م) ص 121. 130.
- 10- الرضی الاسترابادی، محمد بن الحسن، شرح الكافية، عمل يوسف حسن عمر. بنغازی، جامعة قار بونس (1978م) ج 1 ص 45. 226 ج 2 ص 355، ج 3 ص 348. 417. 416.
- 11- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. معانی القرآن وإعرابه

- العامة للكتاب (1986م)، ص 155.
- 31- ابن منظور / محمد بن مكرم، لسان العرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1973م) 3/4، 502/3، 329/4، 8/211، 11/376.
- 32- ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح الفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت، دار الجليل (د.ت)، ص 107.
- 33- النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازى زاهد، ط 2 عالم الكتاب ومكتبة التهضة العربية، بيروت، 1985م.
- 34- ابن هشام، عبد الله بن يوسف: أوضاع المسالك إلى الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد ط 5، القاهرة دار إحياء التراث (1966م) 1/268.
- ب- شرح شذور الذهب. تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد ط 10، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، (1965م)، ص 182.
- 35- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الادباء ط 3، بيروت، دار الفكر للطباعة والتشر والتوزيع (1980م)، 13/177.
- 36- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت- عالم الكتب، القاهرة- مكتبة المتنبي (د.ت)، 1/25، 96، 115، 2/62.
- ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (1950م) 101، 202.
- 24- القرطبي، أبو عبد الله محمد الانصاري، الجامع لاحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد الخيل البردوني القاهرة (1965م) ج 10، ص 15، ج 18، ص 192.
- 25- الكفوري، أبو البقاء، أيوب بن موسى، الكليات، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
- 26- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، عمان، دار الفكر (د.ت) ص 111.
- 27- كوهن، جان. بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، ط 1 ، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر (1986م)، 107.
- 28- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المخنون، ط 1، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان (1990م) ج 1، ص 268، 269، 272، 273، 274، 275، 299.
- 29- الخزومي، مهدي. في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد (1986م) ص 51، 118، 119، 126، 139.
- 30- المطلاعي، مالك يوسف. الزمن واللغة، القاهرة، الهيئة المصرية

